

تطور وإنشاء نظام معلوماتي للرقابة اليومية على العمليات البنكية

على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة 488 - تبسة -

الأستاذة: بوطورة فضيلة

جامعة تبسة - الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تصور وإنشاء نظام معلوماتي للرقابة اليومية على العمليات البنكية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة **BADR 488** تبسة، والنظام المقترح يسعى لتمكين المسؤولين على الرقابة الداخلية في الوكالة من الحصول على التقارير الإلكترونية اليومية للمراجعة الداخلية عن هذه العمليات. والمتمثلة في: عمليات السحب على النقود، عمليات الدفع للنقود، عمليات تحويل النقود عمليات المقاصة اليومية، رصيد الخزينة اليومي، وثائق القيود المحاسبية وعمليات إلغائها إن وجدت. وفي الأخير تقرير إلكتروني كحوصلة عن مجريات العمليات اليومية وبالتالي التصريح فيه عن أي إشكال باليومية واتبعت الدراسة في إعداد البرنامج لغة النمذجة الموحدة للتصور **UML** ولغة البرمجة الدلفي (**DELPHI**).
الكلمات المفتاحية: الرقابة، نظام الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية، نظام المعلومات، قواعد البيانات.

Résumé

Cette étude consiste à visualiser et de créer un système d'information pour le contrôle des opérations bancaires quotidiennes au niveau de la Banque de l'agriculture et de développement rural BADR 488 agence de Tébessa , le système proposé vise à permettre aux responsables du contrôle interne de l'agence pour obtenir un rapport électronique quotidien d'audit interne de ces opérations qui consistent :les retraits et les versement d'espèces, les virements, les opérations quotidiennes de la compensation , le solde quotidien de la caisse et les transactions comptables et leurs annulations. Et en dernier plan un rapport global sur ces opérations quotidiennes, l'étude a suivi dans la préparation l'UML (langage de modélisation unifié) et comme un langage de programmation le langage Delphi.

Les mots clés : Le contrôle, Le système de contrôle interne, L'audit interne, Le système d'information, Bases de données.

تمهيد

يعتبر الإعلام الآلي اليوم ضرورة ملحة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية وخاصة في مجال الإدارة والتسيير الذي يعتبر حقل عمله متابعة وتسيير النشاطات البشرية المختلفة، وتتجلى ضرورة الإعلام الآلي في الحصول على المعلومات بكل أنواعها في الوقت والمكان المناسبين وبالشكل المطلوب، كما يضمن معالجة أو استخدام هذه المعلومات من حيث الزيادة أو الحذف أو التغيير. ويتم استخدام قواعد البيانات على نطاق واسع للعديد من المؤسسات مثل البنوك، التي لديها الحاجة إلى رقابة دائمة على أموالها وكيفية تحركها دون المساس بها ولا بقيمتها، محاولة للوفاء بأهداف إدارتها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

طرح الإشكالية

إن التقديم المنظم للبيانات والإجراءات اليومية للبنوك يتطلب إجراءات رقابية لضبط الأداء وضمان تحقيق أهداف البنك. وبالتالي تتلخص مشكلة البحث في غياب التقرير الإلكتروني المفصل حول العمليات اليومية في البنك حيث يقدم البحث للوكالة نظام يتمثل ببرنامح حاسوبي يمكن مسؤول البنك من الحصول على تقرير مفصل عن اليومية انطلاقا من المعلومات المحصل عليها من دفتر اليومية لمختلف الحسابات المتحركة خلال نفس اليوم ويسهل بالتالي الرقابة على العمليات الآتية:

- سحب النقود (les Retraits d'espèces).
- دفع النقود (les Versements d'espèces).
- تحويل النقود (les Virements d'espèces).
- المقاصة بين البنوك (la Compensation).
- الوثائق المحاسبية المستخرجة وعمليات إلغاءها (les Pièces comptables et Annulations pièces comptables).
- رصيد الخزينة اليومي (solde caisse).

مع الإشارة إلى أن الدراسة لم تغطي كل عمليات الوكالة كعمليات التجارة الخارجية، أما في ما يتعلق بالرقابة على ملفات القروض وعملياتها، فلم يتسنى للباحثة الوصول إليها حفاظا من البنك على سرية معلوماته و سرية معلومات الزبائن ولكن بقية العمليات مدخلاتها عامة ومتشابهة.

أهمية البحث

في هذا الإطار تم التبرص في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة 488 BADR وذلك بهدف تتبع عملية الرقابة الداخلية للبنك في تسيير العمليات اليومية للبنك، من خلال وثائق مراجعة العمليات اليومية والرقابة عليها من طرف المسؤولين بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة، حيث تتم مراقبة الوثائق اليومية لمختلف المصالح العاملة في الوكالة معتمدين على استخراج دفتر اليومية لمختلف الحسابات فقط والإمضاء على صحة ما ورد فيه من قيود محاسبية، ومن هنا تجسدت لدينا فكرة تصور وإنشاء نظام معلوماتي لتسيير الرقابة اليومية للعمليات البنكية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة. إنطلاقا من إن الدراسة الواقعية لما هو موجود تعتبر نقطة عبور مهمة لتحقيق نظرة المدرك وتجسيدها لذا فمن الضروري كان علينا الإحاطة بمجال الدراسة و نستوعب جميع العمليات الموجودة في مجال الدراسة وبالتالي تتبع أهمية الدراسة من إمكانية الحصول من خلال الرقابة على العمليات على تقرير عن وضعية العمليات اليومية والتصريح فيه عن أي إشكال يظهر خلال العمليات اليومية.

أهداف الدراسة

الهدف من تصور وإنشاء نظام معلوماتي لتسيير مراقبة العمليات اليومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم

488 تبسة هو:

1- السرعة والدقة في الحصول على اليومية المعنية بطلب تصحيح الخطأ سواء من قبل الزبون أو من قبل إدارة البنك.

2- تسهيل طريقة الحصول على المعلومات المتعلقة بكل الحسابات المتحركة خلال يومية البنك باستخدام كشف نهائي مصرح به من طرف مدير الوكالة.

3- التخزين المفصل لمعلومات الرقابة على اليومية بشكل آلي في وثائق يمكن استخدامها في أي وقت حتى لا يتم الرجوع في كل مرة إلى اليومية من خلال التفتيش في الوثائق.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على تطبيق برنامج حاسوبي جاهز يهدف لتصور وإنشاء نظام معلوماتي للرقابة اليومية للعمليات البنكية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة **BADR 488** تبسة. فكان النظام المقترح من أجل تمكين المسؤولين على الرقابة في الوكالة من الحصول على التقارير الإلكترونية اليومية عن العمليات. ولإنجاز البرنامج تم استخدام لغة النمذجة الموحدة للتصور (*UML) وهي لغة نمذجة رسومية تقدم وسيلة رموزية مبسطة للتعبير عن مختلف نماذج العمل البرمجي، وتم استخدام لغة البرمجة الدلفي (DELPHI).

الإطار النظري: نظام الرقابة الداخلية والمراجعة في وسط معلوماتي

أولاً- نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل اليدوي: يتمثل نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل اليدوي في الأوراق الكتابية، والمستندات والسجلات والدفاتر، وكذلك الآلات الحاسبة والآلات الكاتبة وتتمثل مدخلات وتشغيل ومخرجات هذا النظام في:¹

1- مدخلات نظام الرقابة الداخلية: تنشأ البيانات المحاسبية من نتيجة العمليات التي تتم داخل أقسام المؤسسة، وتتحوّل هذه الأخيرة إلى معلومات لتوصيلها إلى الأطراف المستفيدة، وفق مجموعة من الوثائق والمستندات التي تشكل مدخلات نظام الرقابة الداخلية لتحديد المركز المالي للمؤسسة، ومن أهمها المستندات، حيث عادة ما يتم حصر البيانات المحاسبية من العمليات الخارجية والداخلية، وإدخالها إلى نظام المعلومات المحاسبية باستخدام وسيلة مدخلات هامة تسمى المستندات، وتعد نقطة البداية في تدفق عمليات المدخلات يجب أن تكون مؤيدة بالمستندات التي تؤكد حدوث تلك العمليات .

2- المعالجة في نظام الرقابة الداخلية: هي العمليات التي يتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات، والمعالجة تمثل تفاعل كل العوامل داخل النظام، ويتم تحويل البيانات في نظام المعلومات إلى معلومات بطرق مختلفة من: التسجيل، تلخيص، ومقارنة، ومن أهم هذه المدخلات نجد:

2-1- دفتر اليومية: هو سجل يومي به عمليات المدخلات حسب الترتيب الزمني لحدوثها، وبعد هذا الدفتر دائم وكامل لعمليات مدخلات النظام، يمكن الرجوع إليه كلما لزم الأمر، ويتم التسجيل في دفتر

¹ لغة النمذجة الموحدة : UML : Unified Modelling Language - *

¹ مصطفى رضا عبد الرحمن ويحي احمد قليلي، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2004، ص ص: 113-115.

اليومية في شكل قيود ويتضمن كل قيود البيانات الآتية: شرح مختصر للقيود، المبالغ النقدية لطرفي العقد، الحسابات المدينة والدائنة التي تمثل طرفي العقد، رقم العقد، التاريخ الخاص بالقيود.

2-2- دفتر الأستاذ: دفتر الأستاذ في النظام المحاسبي التقليدي يضم مجموعة من الحسابات، يخص كل حساب منها بندا معيناً يسجل به كافة التغيرات التي تحدث في هذا البند، سواء كان بالزيادة أو بالنقصان.

2-3- ميزان المراجعة: هو قائمة توضح الأرصدة والمجاميع الخاصة بحسابات النظام عن فترة زمنية معينة، وعليه فإن مجموع مبالغ القيد المدنية تساوي القيود الدائنة، إن ذلك يعد دليلاً على دقة وصحة العمل الذي تم.

2-4- القوائم المالية: القوائم المالية هي أداة لتوصيل نتائج النشاط المحاسبي، ولتحقيق أهداف المحاسبة المالية، وهي تحتوي على ملخص العمليات المالية وتدفق الموارد داخل النظام وخارجه.

3- مخرجات نظام الرقابة الداخلية: يسعى نظام المعلومات لتقديم معلومات إلى مستخدميه داخل المؤسسة أو خارجها وذلك في شكل تقارير تشكل مخرجات النظام، وهذه التقارير هي:

3-1- التقارير التشغيلية: ويساعد هذا النوع من التقارير على تنفيذ الأنشطة اليومية، فهي مرتبطة بنشاط المؤسسة ونتائج العمليات خلال فترة معينة.

3-2- التقارير التخطيطية: وهي أداة تساعد المديرين على اتخاذ قرارات التخطيط المتعلقة بالمستقبل.

3-3- التقارير الرقابية: تساعد هذه التقارير على التحقق من أن العمليات تسير وفقاً لما هو مخطط من خلال المقارنة بين النتائج الفعلية والنتائج المحددة سلفاً.

3-4- تقارير محاسبة التكاليف: تقوم هذه التقارير على مبدأ محاسبة المسؤولين، أي أن الأحداث التي تقع داخل المؤسسة يجب إرجاعها إلى الشخص القائم بها.

ثانياً- نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني: تعمل معظم المؤسسات في الوقت الحاضر على استخدام تكنولوجيا المعلومات فغي تشغيل بياناتها، وتوصيلها إلى مستخدميها في الوقت المناسب وذلك لتحقيق فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية.

1- إجراءات الرقابة على إعداد البيانات: يقصد بإعداد البيانات تجهيز وفحص والتصديق على المستندات الأصلية للعمليات، وتهدف هذه الرقابة على إعداد البيانات إلى التحقق من دقة البيانات قبل إدخالها لنظام الحاسوب، وذلك بالعمل على منع الأخطاء والمخالفات، والعمل على تصحيحها، وتدنية الخسائر وذلك بتقييم المستندات الأصلية حيث يؤدي هذا الإجراء إلى تدنية احتمال فقدان المستندات أو نسيانها، كذلك القيام بإجراء الفحص اليدوي للبيانات وذلك قبل تحويلها إلى قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات².

2- إجراءات الرقابة على المدخلات: وتعتبر هذه الإجراءات ذات أهمية عالية نظراً لأنها تحتل المرحلة التي غالباً ما يحدث فيها أخطاء وتصميم هذه الإجراءات بهدف تأكيد درجة معقولة من أن البيانات التي تسلمها

² سمير محمد كامل، أساسيات المراجعة في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص: 119.

قسم المعالجة، ويتم اعتمادها طبقا للسلطات المحدد، وأنه قد تم تحويلها بصحة إلى لغة الآلة، وأنه تم حصر العمليات، والتحقق من صحة عددها فور إدخالها بأجهزة الكمبيوتر لمعالجتها³.

3- إجراءات الرقابة على المعالجة: وتشمل على كيفية تحويل المدخلات إلى المخرجات المطلوبة، كما تهدف إلى المحافظة على الممتلكات والبيانات في الفترة الزمنية التي تبدأ بعد إدخال البيانات إلى الحاسب، وتدقيقها إلى حين استخراج النتائج، بحيث يصف الأنشطة أو العمليات التشغيلية اليومية التي تم تسجيلها ويقوم بتعديل البيانات المتراكمة في الملف الرئيسي، فلو كان كذاك أي خطأ في البيانات المختلفة فسوف يتم تعديل المعلومات الخاطئة، والتعديل إما بتحديث المعلومات أو إضافة معلوماتكم تكن موجودة⁴.

4- إجراءات الرقابة على المخرجات: ويقصد بها الضوابط الكفيلة بالمحافظة على سلامة التقارير والوثائق، ونسخ البرامج المطبوعة الناتجة عن النظام الآلي وكذا الأشرطة الممغنطة المستخدمة في استخراجها، وتهدف وسائل وأساليب الرقابة على المخرجات إلى الاطمئنان على صحة نتائج التشغيل، والى أن الأشخاص المصرح لهم بالمؤسسة بإستلام هذه النتائج هم فقط الذين يستلمونها دون غيرهم⁵.

5- التغذية العكسية: ويهدف هذا العنصر إلى توفير أدوات إسترشادية، تصحيحية، تقييمية لأنشطة التحويل وعمليات التشغيل وإعداد تقارير عن حالات الرقابة وكذلك يعمل على تفسير النتائج⁶.

ثالثا- علاقة المراجعة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية : من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد وجود قسم تنظيمي إداري داخل الوحدة يطلق عليه قسم المراجعة، يهدف هذا القسم إلى الفحص السليم والمستمر للسياسات والإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة، وكذا التأكد وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام، أيضا التحقق من عدم وجود أجه تلاعب أو مخالفات، وبصورة مختصرة فإن المهمة الرئيسية لقيام المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق وإنجاز الرقابة الداخلية⁷. كما نشير إلى إمكانية استعمال الإعلام الآلي كوسيلة و أداة للمراجعة، في جمع الإثباتات و الأدلة أو في التصديق عليها بعد التحليل بواسطة برمجيات خاصة، أضف إلى ذلك فإن المراجعة تقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات البنكية.

وأمام هذه الوضعية، لا بد من حصن داخلي فعّال يحمي البنوك و يضمن الاستمرار و البقاء لها.

1- المراجعة في وسط معلوماتي: بصفة عامة، فالنظرير يشكل وثيقة رسمية ومصدرا للمعلومات، كما يعتبر أداة عمل للمراجعين و المسيرين، على حد سواء، لكن وبالتأكيد في كل المجالات، تصل المعرفة، في درجة معينة، إلى الحدود التي تفصل ما بين الثقافة و التخصص. ففي ميدان المعلوماتية يتجسد ذلك بظهور تعقيدات متطورة في التكنولوجيا⁸. ويمكن تحقيق فعالية و كفاءة أكثر إذا ما نظرنا إلى مجموعة

³ وليام توماس وامرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ، السعودية، 1989، ص: 450.

⁴ إسماعيل السيد، **نظام المعلومات**، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، سنة النشر غير مذكورة، ص: 08.

⁵ يحي حسين عبيد وإبراهيم طه عبد الرحمان، **أصول المراجعة**، مكتبة الجلاء، دون بلد نشر، 2001، ص: 281

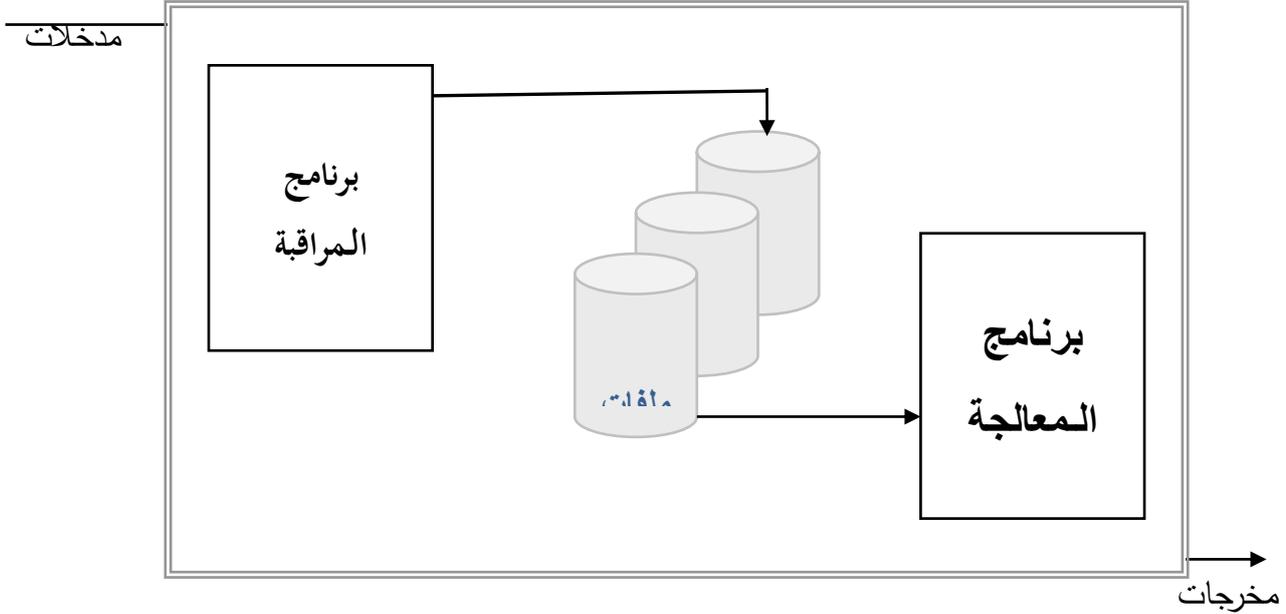
⁶ محمد سمير الصبان و آخرون ، **مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات** ، مكتبة الجلاء ، الطبعة الأولى ، 2001، ص281

⁷ يحي حسين عبدا لوهاب و إبراهيم طه عبد الوهاب ، **مرجع سابق** ، 2001 ، ص: 273.

⁸-Etienne Barbier : **Audit Interne**, Organisation, 1996, page 195

أو فرقة تقوم بالمراجعة في المؤسسة. حيث تتميز هذه الفرقة بتنوع الكفاءات و الخبرات الضرورية لتنفيذ مهام المراجعة في كل مجالات المؤسسة⁹.

الشكل رقم(01): ملخص لنظام المعلوماتية



Source : J.Raffegau & A.Ritz : Audit et Informatique, collection Que sais-je ?, 2ém Edition, 1993, page 16

وبما أن المراجعة تحترم المبادئ العامة للمراقبة الداخلية، لذلك فعلى المراجع في وسط معلوماتي أن يُركّز على ما يلي:

- المراقبات الخاصة بتنظيم المعلوماتية.
 - المراقبات الخاصة بحماية النظام (حفظ منافذ الدخول و الخروج).
 - إجراءات الاستغلال و الصيانة لمختلف التطبيقات و الأجهزة الإلكترونية.
 - التأكد من وجود الوثائق و المستندات اللازمة.
 - تقييم كفاءات الأفراد في وسط معلوماتي.
- و يمكن تصنيف المخاطر، الناتجة من استعمال المعلوماتية، في ثلاثة أقسام كالتالي¹⁰ :
- أ- خطر ناتج عن حدث غير مقصود (Risque Accidentel) كالخطر مادي وخطر العطل واختلال السير العادي للأجهزة الإلكترونية و البرمجيات.
- ب- خطر الوقوع في الخطأ (Risque d'Erreur): أخطاء عند إدخال و تحويل أو استعمال البيانات، أخطاء الاستغلال، أخطاء ناتجة عن عدم الفهم أو عند إنجاز البرمجيات.

⁹-OP-CIT, page 195

¹⁰-J.Raffegau & A.Ritz : **Audit et Informatique**, collection Que sais-je ?, 1993, Page 17 à 25

ج- سوء النية والعمليات ذات الطابع التأمري و الاحتيالي (Risque de Corruption):السرقه و التخريب للأجهزة و المعدات، تخريب البرامج الآلية و تزوير المعطيات، تهريب المعلومات الخاصة بالمؤسسة و عدم احترام سريتها.

2- مميزات التنظيم الداخلي للبنوك: نظرا لطبيعة الأنشطة البنكية، فإن التنظيم الداخلي للبنوك يتميز بخصوصيات، نذكر من بينها ما يلي¹¹:

- كل عملية مصرفية تعتبر عملية مالية تتجسد بعملية محاسبية، لهذا فإن العمليات البنكية تتحمل درجة عالية من المخاطر إذا ما كثر تحرك الأموال و بالتالي تضخم التسجيل المحاسبي لها.

- اللامركزية، ضرورة في النشاط البنكي، حيث تؤدي إلى تفويض كبير للمسؤوليات و الاستعانة بمستوى منخفض من الكفاءات، التي تأخذ قرارات بنكية تخص مبالغ مالية معتبرة. فعدم توضيح الإجراءات واحترامها وكذا وجود مراقبة ملائمة و صارمة، كل ذلك، يساهم في فقدان القدرات و الكفاءات المهنية الموجودة.

-إن اللامركزية في العمليات البنكية يؤدي إلى اللامركزية في الوظائف المحاسبية. فالمحاسبة هي امتداد طبيعي للعملية البنكية، مما يستدعي من كل موظف في البنك التحكم في التقنيات المحاسبية. غير أن الواقع غير ذلك، فالمفهوم المحاسبي لدى معظم المستخدمين يتحدد فقط في رزمة من الأوراق المحاسبية : كأن تُمثل " الورقة الزرقاء" الجانب المدين و " الورقة الوردية " الجانب الدائن.

- إن من مظاهر تطبيق المعلوماتية في البنوك هو تمركز تقني للعمليات البنكية، في حين يبقى التسجيل المحاسبي لها يخضع للامركزية، مما يسبب مخاطر تعرقل التحكم و إتباع المخططات المحاسبية و مراقبة سليمة لأرصدة الحسابات، التي تُمثل الأساس في إعداد القوائم المالية و التسيير.

-غير أن تكلفة تجديد التجهيزات والبرامج الآلية الملحقة لنظام المعلوماتية، تعتبر مرتفعة، لذلك فإن التحكم في مخاطر هذا النظام لا بد من أن يشغل اهتمام جميع البنوك.¹² فكل نظام المعلوماتية ليست معصومة من الخطأ، و الذي غالبا ما ينتج عن عدم الفهم للنظام أو التنفيذ السيئ له أو التأخير و عدم احترام الإجراءات. أضف إلى ذلك، المؤهلات العلمية والعملية التي تلعب دورا هاما في التحكم في التقنيات الآلية. فكلما كانت المخاطر بالغة الأهمية كلما تأثرت نوعية و مردودية الخدمات المقدمة من البنوك.

3- المراجعة الداخلية الفعالة في البنوك: تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها إما الأعوان (مراقبة ذاتية) أو الإدارة (إجراءات المراقبة الداخلية). غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها، عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار: كتسيير الحسابات؛ الضمانات؛ القروض؛ الخ... ، و من ثم، و فضلا عن نظام المراقبة الداخلية، تحتاج البنوك إلى مستوى ثاني من المراقبة يتمثل في المراجعة الداخلية التي تتحقق من سلامة التنفيذ بمعنى آخر، فالمراجعة

11- G .Cuvittar & MA.Amazith: **Audit et inspection bancaire- Extrait -**, Revue SNC N°14, 1997 Page 29.

12- P Ladure: **Le contrôle interne des système d'information**, Revue Banque N°558, 1995, page 37 à 39.

هي "مراقبة المراقبة"¹³، بحيث تصادق على صحة و مصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد و السياسات العامة للإدارة. أضف إلى ذلك، تسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصرا مهما جدا في سير البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام. وأهم شروط تنفيذ مراجعة داخلية فعّالة هي¹⁴:

3-1- استقلالية وظيفة المراجعة داخل البنك، بحيث تنفصل كليا عن الوظائف التي هي في صدد مراقبتها.
3-2- شمولية التدقيق، بحيث يتضمن كل العمليات المحققة - تصنيفها حسب درجة المخاطرة فيها - فلا تُقضى ملفات المدير و لا العمليات الخاصة بأفضل الزبائن من الفحص و المراقبة.

3-3- مراعاة التنظيم الداخلي لمصلحة المراجعة: تحضير البرامج الدورية للتدخل؛ التأكد من استعمال أوراق العمل؛ إعداد التقارير بالمستوى و بالشكل المطابق للمعايير، مع متابعة مستمرة لتطبيق التوصيات و الحلول المقترحة.

3-4- اختيار مراجعين ذوي كفاءات تسمح بتنفيذ سليم لمهام المراجعة في البنوك، أي توفر المؤهلات في ميدان المراجعة و التدقيق، ومؤهلات خاصة بالأنشطة البنكية، مؤهلات تسمح بالتحكم في المعلوماتية ومؤهلات تنظيمية.

وبناء على ما سبق، فالمراجعة الداخلية تساعد البنوك في تحديد مخاطر المحيط و التحكم أكثر فيها غير أن هذه الأهمية، غالبا ما تستغني عنها البنوك الجزائرية، التي لطالما اعتبرت المراجعة الداخلية كنفقة إضافية، فيقوم عادة مدير الوكالة أو نائبه بالقيام بمهام المراجعة الداخلية وهذا ما يتنافى مع مبدأ الفصل بين الوظائف وتحديد المسؤوليات لكن التجربة العالمية، في هذا القطاع، بينت أن المراجعة تعتبر استثمارا، فهي نفقة تجنب تحمل تكاليف مستقبلية قد تكون معتبرة.¹⁵

وانطلاقا من هذا، فإن المراجعة، مع مرور الزمن، تتحول من تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء، خاصة لما تتعامل البنوك بأنظمة أو تجهيزات جديدة للاستغلال و التي غالبا ما تحتاج إلى إجراءات مراقبة خاصة تسمح بتقادي سوء التحكم في النظام.

رابعا-البيانات والمعلومات: يستخدم اصطلاحي البيانات و المعلومات في معظم الأحيان كمترادفين وبهنا في هذا المجال أن نميز بين كل منهما، فالبيانات هي مجموعة الحقائق المتعلقة بالأحداث التي يمكن التعرف عليها وقياسها وهذه الحقائق غالبا ما تكون مستقلة عن بعضها، أما المعلومات فيمكن تعريفها على أنها تجميع الأجزاء المرتبطة ببعضها من البيانات.¹⁶ ويجب أن يتوافر في المعلومات التي تستخدم في عملية اتخاذ القرارات خصائص التوقيت السليم، الدقة، الملائمة والشمول.¹⁷

13-J.L Butch : **Le triple contrôle des établissements de crédit**, Revue Banque N°558, 1995, page 22

14-G.Cuvittar & MA.Amazith: **Audit et inspection bancaire -Extrait -**, Revue SNC, N°14, 1997,Page 29.

15-J.L Butch : **Le triple contrôle des établissements de crédit**, Revue Banque N°558, 1995, page 22

16- ثابت عبد الرحمان إدريس، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص: 122.

17- محمد شوقي بشادي، **الحاسب الإلكتروني و نظم المعلومات**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، طبعة، 1983، ص: 113.

1- دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات: يتم اتخاذ القرارات في ظروف التأكد أو عدم التأكد وعندما تتخذ القرارات في ظل ظروف التأكد فإنه يكون لدينا معلومات كافية حول الإجراءات البديلة، والنتائج المتصلة بكل بديل لكي يمكن التنبؤ بما سوف يحدث، وسوف يكون هناك ناتج واحد فقط لكل إجراء أو بديل. أما إذا لم تتوفر المعلومات الكافية فإن القرارات الإدارية تتخذ في ظل ظروف عدم التأكد، وتوجد درجات عديدة لعدم التأكد، وهذا يوضح الدور الذي تلعبه المعلومات في عملية اتخاذ القرارات وأهمية التوقيت السليم، والدقة والملائمة والشمول في المعلومات، وفي المنظمات الكبيرة عموماً يتم اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد وتعمل المنظمات على تقليل درجة عدم التأكد.¹⁸

2- تشغيل البيانات: يتعلق تشغيل البيانات أو تجهيزها بتجميع وتحويل والاحتفاظ بالبيانات والتجميع عبارة عن تجميع وتسجيل البيانات والنتائج في قاعدة البيانات ويتضمن ذلك جميع البيانات المطلوبة بواسطة هيئة أو فرد لعملية اتخاذ القرارات. أما تحويل البيانات فتعني معالجة البيانات بطريقة ما، حيث يمكن أن تصنف أو تلخص، ويمكن أن نتعرض لعمليات حسابية أو منطقية،¹⁹ وتتضمن العملية الأخيرة الاحتفاظ بالبيانات وهي تخزين البيانات المحملة بطريقة تمكن من تقديمها عند الحاجة إليها.

وقد عرف تشغيل البيانات بأنه تجميع وتبويب وتحليل وتوصيل كميات كبيرة من المعلومات، وأن نظام التشغيل المتكامل للبيانات يحاول أن يجمع كل صور تجهيز البيانات مثل محاسبة التكاليف، والأجور والمشتريات ومراقبة المخزون ومراقبة الإنتاج داخل نظام واحد لتشغيل البيانات مما يساعد على سرعة وسهولة الاتصال بين جميع الأجزاء المنظمة، كما يساعد على رفع الكفاية وتجنب الازدواج في العمل.

3- مفهوم نظام الحاسوب ومكوناته: أن جمعية نظم المعلومات الأمريكية تعرف الحاسوب على أنه نظام يقوم على أساس استخدام الحاسبة الإلكترونية في جمع و تنظيم و عرض و إيصال المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات. استخدامها في التخطيط و الرقابة في مختلف الأنشطة في المؤسسة²⁰، ويتألف نظام المعلومات من ثلاث عناصر هي:

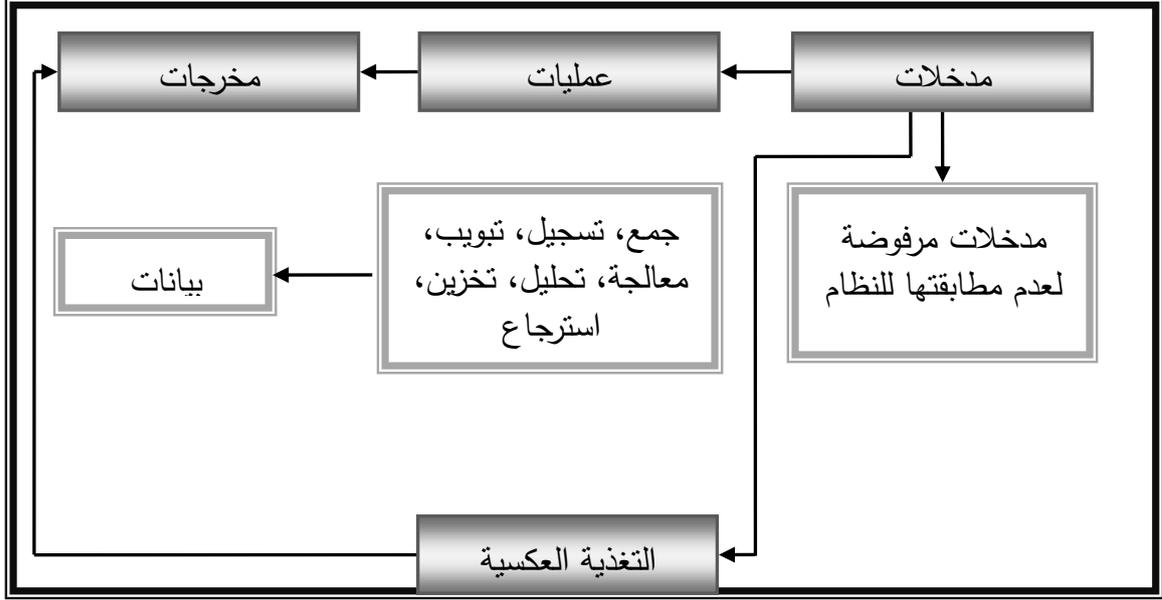
¹⁸- عامر إبراهيم قنديلجي وعلاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،

2007، ص: 38.

¹⁹- محمد شوقي بشادي، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

²⁰- محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، شركة الجلال للطباعة، مصر، 2007، ص ص: 192-193.

شكل رقم (02): نموذج يمثل عناصر نظام المعلومات



المصدر: محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، شركة الجلال للطباعة، مصر، 2007، ص: 195

4-قواعد البيانات: هي عبارة عن تجميع لكمية كبيرة من المعلومات أو البيانات وعرضها بطريقة أو

أكثر من طريقة لتسهيل الاستفادة منها. وتتشترك معظم نظم إدارة قواعد البيانات في مجموعة من الوظائف منها: - إضافة معلومة أو بيان إلى الملف.

- حذف البيانات القديمة.

- تغيير البيانات الموجودة.

- ترتيب وتنظيم البيانات داخل الملفات.

- عرض البيانات على شكل تقرير أو نموذج.

أما برامج قواعد البيانات فهي من أكثر البرامج الحاسوبية انتشاراً وهي عبارة عن تخزين البيانات وعرضها بطريقة أو أكثر.

5-التصميم المعماري لنظم تشغيل التعاملات ودلالاته: يعبر الشكل رقم (03) عن عمارة نظم تشغيل

التعاملات، والذي يمكن من خلاله استخلاص ما يلي:²¹

- يتعامل نظام تشغيل التعاملات مع العديد من الأحداث والحقائق التي تشكل البيانات المدخلة إلى النظام.

- تتمثل المخرجات النهائية للنظام في التقارير الدورية الناتجة عنه.

- يترتب على استخدام هذا النظام توافر قاعدة معلومات تشمل المجالات الوظيفية المختلفة داخل المنظمة

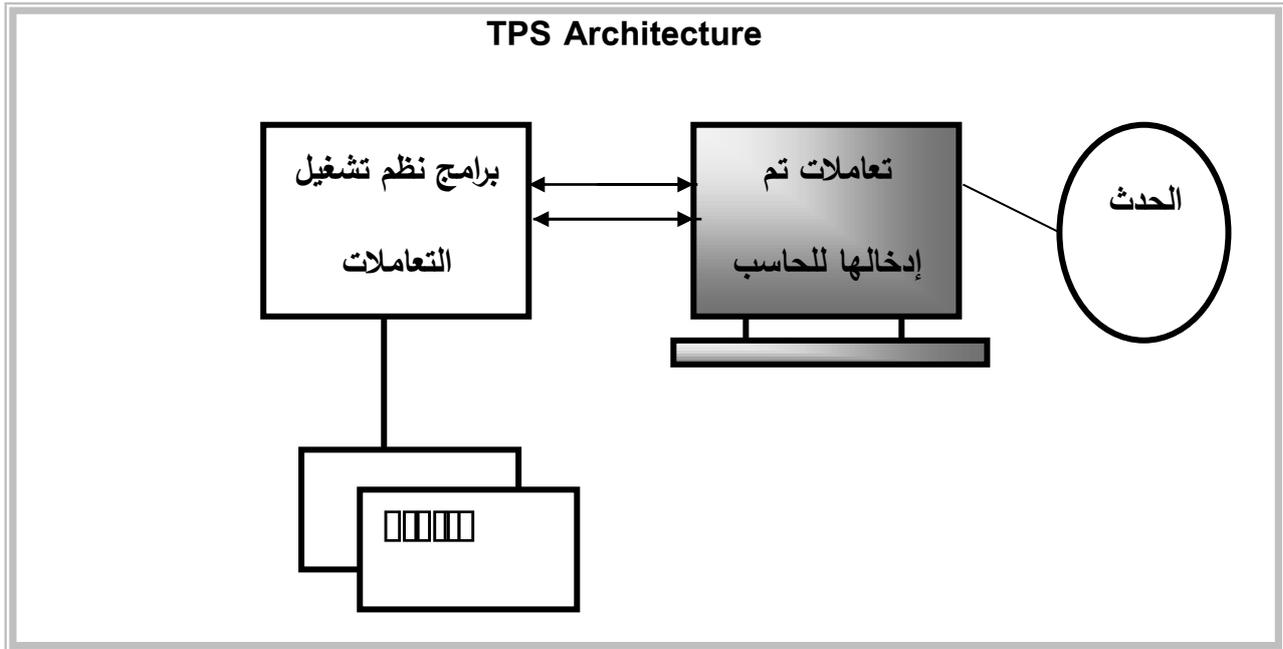
وهذا يساعد على اتخاذ القرار والتعرف على المشكلات.

- ربط هذا النظام بما يوفره من قاعدة بيانات بنظم أخرى وهذا يزيد كفاءة النظام بالمنظمة.

- يعتبر نظام تشغيل التعاملات نقطة بداية لنظم أخرى مبنية على الحاسبات الآلية.

²¹ - طارق طه، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحاسبات الآلية، شركة الجلال للطباعة، مصر، 2007، ص ص (90-91).

الشكل رقم (03): نموذج للتصميم المعماري لنظم تشغيل التعاملات



المصدر: طارق طه، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحاسبات الآلية، شركة الجلال للطباعة، مصر 2007، ص: 181.

الإطار العملي: تصور وإنشاء نظام معلوماتي للرقابة اليومية في بنك BADR تبسة وكالة 488

أولاً- الوسائل المستخدمة في تصميم البرنامج:

1- لغة النمذجة الموحدة: تم استخدام لغة النمذجة UML (Unified Modelling Language)، وهي لغة نمذجة رسومية تقدم لنا صيغة لوصف العناصر الرئيسية للنظم البرمجية. حيث يمكن تطبيق لغة UML في مشروعات تطوير البرمجيات على أسس مفهوم (Objet Oriente). وتم تطوير هذه اللغة لتعم أيضا التطوير على أساس العملاء (Oriente Agent)²² فلغة النمذجة الموحدة تقدم وسيلة رموزية مبسطة للتعبير عن مختلف نماذج العمل البرمجي يسهل بواسطتها على ذوي العلاقة (من محللين ومصممين ومبرمجين بل وحتى المستفيدين) التخاطب فيما بينهم و تمرير المعلومات في صيغة نمطية موحدة و موجزة، تغنيهم عن الوصف اللغوي المعتاد.

2- النموذج العلائقي: هو نموذج منطقي للمعطيات متكون إبتداءا من النموذج التصوري للمعطيات بأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية²³:

- تطوير قاعدة المعطيات من نوع العلاقة.
- تطوير قاعدة المعطيات من نوع الشبكة
- قواعد الانتقال من النموذج التصوري إلى النموذج المنطقي.

²² -خالد الشقروني، التحليل والتصميم بالمنحى الكائن باستخدام تطبيق uml، 2006، ص: 27.

²³ - uml bd.pdf www.Math-info.univ-Paris5.fr/uml/cours

• كل خاصية تصبح حقلا.

• كل فرد أو كيان يصبح علاقة بمفهوم علائقي معرفة يصبح مفتاح أولي.

أما الشروط الواجب توفرها في العلاقة في نموذج القواعد العلائقي هي:

1- يجب أن يكون مفتاح لكل علاقة. ويمكن أن يكون المفتاح خاصية أو أكثر من مجموعة الخصائص

2- ترتيب الصفوف والأعمدة(الخصائص) غير مهم.

3- القيم داخل العلاقة يجب أن تكون بسيطة(قيمة مفردة).

4- لا يجوز أن يكون صفين متشابهين.

3- قاعدة النموذج العلائقي: يمكن وصف النموذج العلائقي في قاعدة البيانات بأنها مجموعة من

العلاقات المرتبطة مع بعضها البعض. كل علاقة يمكن اعتبارها جدول من القيم. على هذا الأساس يحوي

كل صف من الجدول على بيانات مترابطة. في النموذج العلائقي كل صف يمثل كائن أو علاقة من العالم

الحقيقي. اسم العلاقة أو الجدول يستخدم لفهم معنى البيانات في الصف. ويمكن تلخيص المصطلحات

الأساسية في النموذج العلائقي بالتالي²⁴:

• الجزء المركزي في النموذج العلائقي هو العلاقة (Relation).

• الجسد (Instance) هو محتويات الجدول في وقت محدد من الزمن.

• المخطط (schéma) هو ترويسة الأعمدة في الجدول. المخطط يحدد باسم العلاقة وأسماء الحقول (أو

الخصائص أو الأعمدة) والمجال لكل حقل.

• نوع البيانات التي يمكن أن تظهر في عمود معين يسمى مجال (Domain). المجال D هو مجموعة

من القيم الأولية (Atomic)، نعني بالأولية أي أنها غير قابلة للتجزئة والطريقة الشائعة في تحديد

المجال هي تحديد نوع البيانات التي تكون المجال، ومن المفيد تحديد اسم للمجال ليساعد في فهم معاني

القيم المستخدمة.

4- التعريف بلغة البرمجة دلفي: تم إختيار لغة البرمجة DELPHI التي تعتبر من أهم لغات لبرمجة

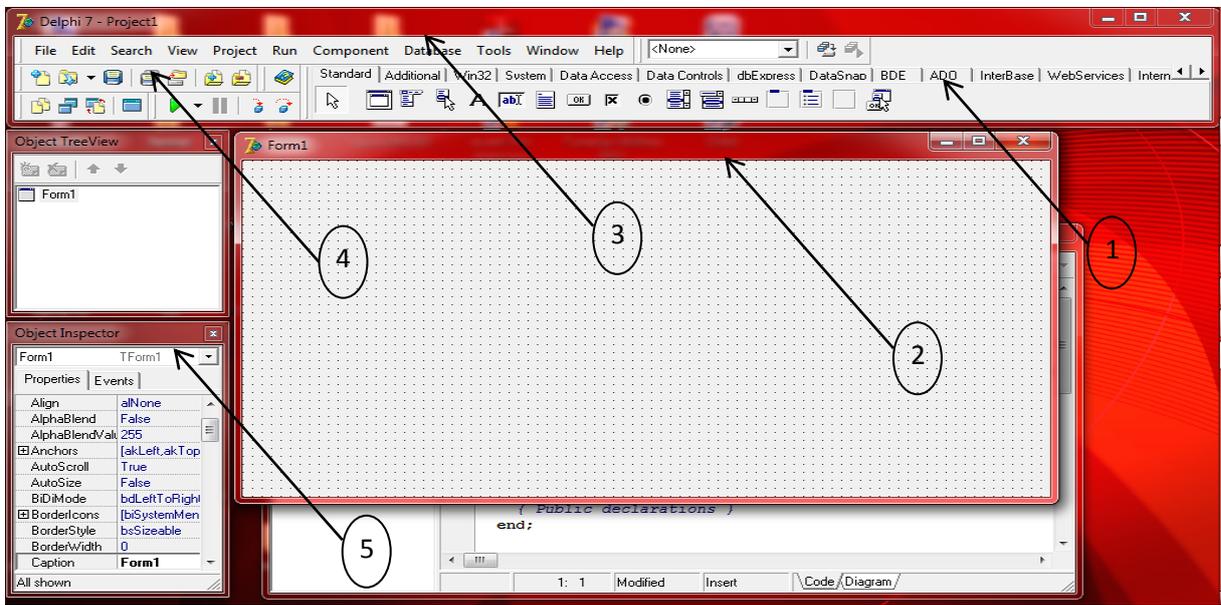
الموجهة المستعملة في مجال التسيير. إن دلفي: هو بيئة برمجة مرئية، يعتمد على برمجة الكائنات من أجل

التطوير السريع للتطبيقات (RAD) développement rapide d'applications، بإستخدام دلفي، يمكن

إنشاء تطبيقات جيدة في أقل وقت. دلفي يعمل مع أنظمة التشغيل التالية مايكروسوفت ويندوز vista،

ويندوز XP ويندوز NT و غيرها من أنظمة التشغيل.

²⁴ - خالد الشقروني، مرجع سابق، 2006، ص: 27.



الشكل رقم (04): نافذة دلفي

يتكون دلفي من مجموعة من أدوات الرئيسية و تشمل الأدوات و القوائم، و مجموعة من الكائنات، معرف الكائنات ، شجرة الكائنات، وغيرها من الأدوات تختلف وفقا لإصدارات دلفي.

1-4- مجموعة الكائنات Palettes des composants

2-4- البنية الشجرية للكائنات Vue arborescente des objets

3-4- معرفة الكائنات Inspecteur d'objets

4-4- الواجهة Interface

5-4- البرمجة Editeur de code

ثانيا- التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488

1- تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة 488: أنشأت وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم (488)

بواسطة المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ (13 مارس 1982) وتعتبر الممثلة الأولى لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية تبسة، وتعتبر الوكالة 488 الخلية التنفيذية لأنشطة البنك²⁵، كما أن للبنك 6 وكالات أخرى موزعة كالتالي: الوكالة الواقعة وسط مدينة تبسة رقم 494، وكالة بلدية الشريعة رقم 485، وكالة بلدية ونزة رقم 490، وكالة بلدية بئر العائر رقم 490، وكالة بلدية العيونات رقم 491، وكالة بلدية الماء الأبيض رقم 492.

2- وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: طبقا للقوانين والإجراءات يتكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بتطبيق الخطط والبرامج المرتقبة من خلال قيامه²⁶:

✓ تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها.

✓ مساهمة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي وتقنياته.

✓ عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين، وهذا في سياسة منح القروض ذات المردودية.

²⁵-Document interne : **mission et attribution des structures organique et fonctionnelles du GRE**,pp :3-7.

²⁶-Op-cit,pp :3-7.

- ✓ تحسين استقبال الزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية قصد تمتين العلاقة معهم.
- ✓ تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- ✓ تمويل المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم.
- ✓ تمويل قطاع الصيد البحري.

3- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: ومن خلال هذه الوظائف تتمثل مهام الوكالة في²⁷:

- ✓ فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص العادية والمعنوية، وأهم هذه الحسابات: (الحسابات الجارية، حسابات التوفير بفوائد ومن دون فوائد، حسابات الشيكات، وغيرها).
- ✓ منح القروض بمختلف أنواعها، وتقييم الضمانات المطلوبة ومتابعة تحقيقها.
- ✓ تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني.
- ✓ المعالجة الإدارية والمحاسبية لعمليات الزبائن بالعملة الوطنية والأجنبية.
- ✓ العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.
- ✓ خصم وتحصيل الأوراق التجارية.
- ✓ تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ السهر على رفع مردودية الخزينة.
- ✓ السهر على استمرار وإعلام وتكوين الموظفين.
- ✓ العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة.
- ✓ تحصيل أكبر عدد ممكن من الودائع.

ثالثا - إنشاء النظام المعلوماتي للدراسة:

1- الوثائق المستخدمة في مدخلات الدراسة : الوثائق التي تم إدخال معطياتها كمدخلات للتطبيق تتمثل في: الوثيقة اليومية للقيود المحاسبي العام حساب مدين وحساب دائن، وثيقة الإلغاء للوثيقة المحاسبية اليومية، وثيقة الأمر بالتحويل من حساب إلى حساب، وثيقة رصيد الخزينة، وثيقة الشيك، وثيقة المقاصة للشيكات وللتحويلات.

2- النقائص والاقتراحات: الوكالة تعتمد في مراجعة اليومية على بيانات دفتر اليومية ودفتر الأستاذ المستخرجين في نهاية اليوم من وحدة المعالجة المركزية، ويقوم كل موظف بمراجعة ما قام به من عمليات مع الوثائق والحسابات الكلية، ويمضي كشف اليومية الخاص به إعلانا منه على صحة كل العمليات، ثم تمرر اليومية الخاصة بكل المصالح إلى مدير الوكالة ليقوم بالفحص اليدوي لها، ثم يمضي على صحة بياناتها ويتم تحويلها إلى المديرية الجهوية للإستغلال تبسة. أما في حالة وجود أخطاء يتدخل مدير الوكالة مع صاحب الخطأ في تصحيحه ، ولكن هذه الإجراءات المتعرف عليها من خلال التريص توضح مجموعة من النقائص في عملية المراجعة ، ناهيك عن عدم الفصل بين وظيفة مدير الوكالة والمراجعة الداخلية.

1-2- النقائص : تتمثل في :

²⁷-Op-cit,pp :3-7.

✓ النقص الإعلامي :

- نقص الوثائق المتعلقة بالرقابة على العمليات اليومية.
- وجود نقص في المستندات الخاصة بالتقارير التي تهتم بمراجعة الوثائق المحاسبية اليومية.

✓ النقص التنظيمية:

- عدم وجود طريقة رقابة على العمليات اليومية ما عدا أسلوب الحسابات الإجمالية المتحركة.
- نقص نظام تسيير ورقابة معتمد يعطي تقارير يومية.

✓ النقص التقنية:

- مراجعة الوثائق والعمليات يتم بشكل يدوي مع الاعتماد على الإمضاء الخاص بالمستخدم فقط كدليل على صحة مراجعة الوثائق من قبله.
- جهاز الحاسوب المتواجد في مكتب مدير الوكالة يحتوي فقط على برنامج العمليات اليومية الخاصة بتسيير حسابات الزبائن الذي يستخدمه باقي الموظفون في الوكالة .

2-2- الاقتراحات:

✓ الاقتراحات الإعلامية:

- إنشاء نظام معلوماتي للرقابة على العمليات اليومية للبنك .
- ترتيب العمليات المراقبة وفق زمن حدوثها في اليومية المراقبة.

✓ الاقتراحات التنظيمية:

- استخدام نظام الرقابة على اليومية لتسهيل عملية البحث والوصول إلى مختلف الوثائق المرغوب فيها عند الضرورة.
- الرقابة على كل العمليات المالية في حسابات الزبائن باستخدام النظام سيسهل تنظيم المهام بين المناصب والحفاظ بشكل أكبر على مختلف أجهزة الإعلام الآلي الموجودة في البنك .

3- الحلول الإعلامية المقترحة: للحصول على أفضل حل إعلامي والاستفادة من النقد نقترح مختلف الحلول مع ايجابياتها كالاتي:

3-1- حل المنصب الواحد (Monoposte): هذا الحل يتركز على توصيل حاسوب واحد وطابعة واحدة

في مجال الدراسة لتحقيق نظام مركزي من أجل مختلف المعالجات التي تجرى على الرقابة الخاصة بالعمليات اليومية والتي هي:

- الرقابة على عمليات سحب النقود اليومية (contrôle sur retrait).
- الرقابة على عمليات دفع النقود اليومية (contrôle sur versement).
- الرقابة على عمليات تحويل النقود اليومية (contrôle sur virement).
- الرقابة على عمليات المقاصة بين البنوك اليومية (contrôle sur compensation).
- الرقابة على عمليات رصيد الخزينة في البنك اليومية (contrôle sur solde caisse).

• ايجابيات هذا الحل:

- تخفيض التكاليف بإستخدام حاسوب واحد .
- تسهيل استخدام وصيانة النظام.

● **سلبيات هذا الحل :**

- حجم المعطيات المدروسة له تأثير على المنصب الواحد.
- تكون لدينا نسخة واحدة من المعطيات.
- هنالك إمكانية لضياع المعطيات في حالة عطل أو انقطاع للتيار .

3-2- حل تعدد المناصب (Multiposte): هذا الحل يستوجب توصيل حاسوب في كل وظيفة ويكون

الاتصال بينهم بواسطة وحدات تخزين خارجية مثل: الأقراص المرنة، القرص المضغوط.....الخ.

● **إيجابيات هذا الحل :**

- سرية وحماية المعلومات.
- تعطل جهاز الحاسوب لا يؤدي إلى تخريب المعلومات او فقدانها.
- التنفيذ السريع للمعالجات.

● **سلبيات هذا الحل:**

- إمكانية تناقض المعلومات.
- توقف أو تعطل جهاز قد يؤدي إلى تعطل الأجهزة الأخرى.
- العملية مكلفة بالمقارنة مع حل الحاسوب الواحد.

3-3- حل شبكة نهائيات (Réseau Informatique Terminale): هذا الحل يركز على مبدأ استخدام

جهاز حاسوب ي كل وظيفة وربطه مع نهائيات المخدم (Serveur) .

● **إيجابيات هذا الحل**

- سرية وسرعة استخدام المعلومات.
- استخدام الشبكات البشرية واستغلال المعلومات كما لو كانت قاعدة معطيات واحدة.

● **سلبيات هذا الحل:**

- الحل مكلف مقارنة من جهة الأجهزة والبرمجيات.
- صعوبة المراقبة والصيانة في حالة تعطل الشبكة .
- توقف serveur يسبب توقف النظام.

4- الحلول المختارة:

4-1- الحلول المختارة من الجانب التقني: بعد دراسة خصائص كل حل ومقارنة ذلك مع وضع الوكالة

اخترنا الحل الأمثل ألا وهو: **حل المنصب الوحيد Monoposte** بحيث :

- يتم استخدام حاسوب مكتب مدير الوكالة .
- تسهيل تسيير الرقابة على العمليات اليومية للبنك من طرف مدير الوكالة.
- سرية التقارير المتعلقة بعمليات الرقابة التي سترسل مرافقة ليومية البنك إلى الجهات المعنية.

أما البرنامج المقترح لتسيير الرقابة اليومية لعمليات البنك فيسمح للمدير بإجراء كل العمليات الآتية :

- الرقابة على عمليات سحب النقود اليومية (contrôle sur retrait).
- الرقابة على عمليات دفع النقود اليومية (contrôle sur versement).
- الرقابة على عمليات تحويل النقود اليومية (contrôle sur virement).
- الرقابة على عمليات المقاصة بين البنوك اليومية (contrôle sur compensation).
- الرقابة على عمليات رصيد الخزينة في البنك اليومية (contrôle sur solde caisse).
- الرقابة على الوثائق المحاسبية والوثائق المحاسبية الملغاة خلال نفس اليومية (contrôle sur pièce comptable et annulation pièce comptable).
- بالإضافة إلى طباعة التقرير الإجمالي لمراجعة العمليات اليومية وكل باقي المستندات التي تساهم في هذه المراجعة.

4-2- الحلول المختارة التنظيمية

مجموعة من الوثائق التي تسمح بتسيير عملية الرقابة اليومية على مختلف العمليات البنكية (السحب، الدفع، التحويل، المقاصة، الخزينة، الأرصدة لدى باقي البنوك):

- **الرقابة على عمليات السحب بالشيك (contrôle sur retrait):** نقترح الرقابة عليها باستخدام المعلومات:
 - رقم الشيك (numéro cheque) .
 - رقم الحساب المدين (numéro cpt débit).
 - المستفيد (bénéficiaire).
 - مبلغ السحب (montant retrait).
 - سير العملية (هل تم الإلغاء أم لا) (gestion transaction).
- **الرقابة على عمليات الدفع (contrôle sur versement):** نقترح الرقابة عليها باستخدام المعلومات:
 - رقم العملية (numéro transaction) .
 - رقم الحساب المدين (numéro cpt débit).
 - رقم الأمر بالدفع (numéro ordre de versement).
 - مبلغ الدفع (montant versement) .
 - المستفيد (bénéficiaire).
 - الدافع (versement par).
 - سير العملية (هل تم الإلغاء أم لا) (gestion transaction).
- **الرقابة على عمليات التحويل (contrôle sur virement):** نقترح الرقابة عليها باستخدام المعلومات:
 - رقم العملية (numéro transaction) .
 - رقم الحساب الدائن (numéro cpt crédit).
 - رقم الحساب المدين (numéro cpt débit).

- رقم الأمر بالتحويل (numéro ordre de virement) ..
- مبلغ التحويل (montant virement).
- المحول (donneur ordre virmt).
- المستفيد (bénéficiaire).
- سير العملية (هل تم الإلغاء أم لا) (gestion transaction).
- الرقابة على عمليات المقاصة (sur compensation contrôle): نقترح الرقابة عليها باستخدام المعلومات الآتية :

- عدد الشيكات الدائنة حسب الجهة المستقبلة (nombre des chqs émis).
- عدد الشيكات المدينة حسب الجهة المرسله (nombre des chqs reçu).
- مجموع الشيكات الدائنة حسب الجهة المستقبلة (montant des chqs émis).
- مجموع الشيكات المدينة حسب الجهة المرسله. (montant des chqs reçu).
- عدد التحويلات الدائنة حسب الجهة المستقبلة (montant des virmt émis).
- عدد التحويلات المدينة حسب الجهة المرسله (nombre des virmt émis).
- مجموع التحويلات الدائنة حسب الجهة المستقبلة (montant des virmt reçu).
- مجموع التحويلات المدينة حسب الجهة المرسله (montant des virmt émis).
- سير العملية (هل تم الإلغاء أم لا) (gestion transaction).

- الرقابة على رصيد الخزينة اليومية لدى البنك (Solde caisse): تتم الرقابة عليه بالاعتماد على وثيقة يعدها موظف الخزينة يصرح فيها يوميا بما لديه فيها.

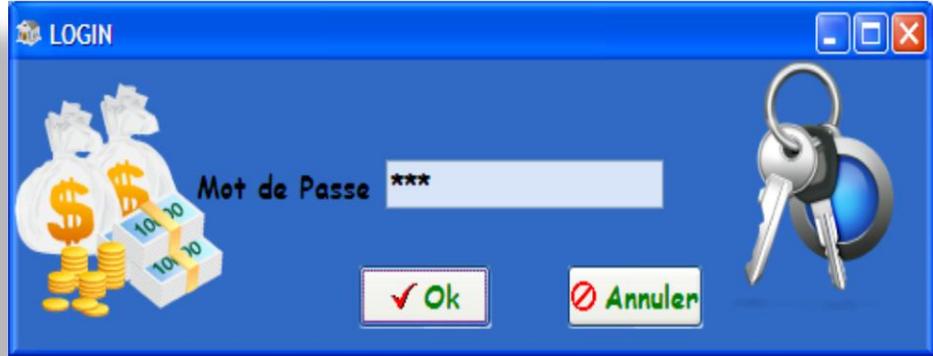
- الرقابة على الوثائق المحاسبية والوثائق المحاسبية الملغاة خلال نفس اليومية (contrôle sur pièce comptable et annulation pièce comptable):

- رقم الحساب الدائن (numéro cpt crédit).
- رقم الحساب المدين (numéro cpt débit).
- المبلغ الخاص بالعملية المحاسبية (montant opération).
- الرقم المرجعي للعملية (référence opération).
- تاريخ وتوقيت حدوث العملية (date et heure opération).
- المستخدم للعملية (nom utilisateur).
- رقم العملية (هل تم الإلغاء أم لا) (gestion transaction).

- التقرير الإجمالي للتصريح بنتيجة الرقابة على كل العمليات (Fiche du rapport global sur les travaux de contrôle quotidien). يتم من خلال التصريح بنتيجة الرقابة على كل العمليات السابقة بإعداد تقرير نهائي.

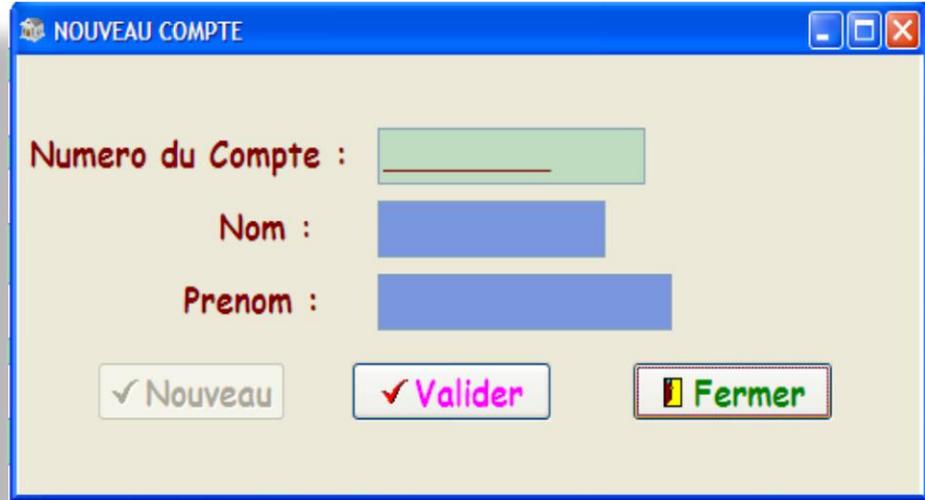
رابعاً- بعض من واجهات من تطبيق البرنامج في الوكالة تجريبياً :

1- واجهة كلمة المرور : تسمح بالولوج إلى التطبيقية



2- واجهة إضافة حساب جديد :

تسمح بإنشاء حساب جديد



3- واجهة التطبيق : الرقابة على العمليات اليومية للبنك: تسمح بالولوج إلى كل الواجهات الخاصة

بالرقابة على العمليات البنكية اليومية لبرنامج الدراسة.



4- واجهة فضاء الرقابة على عملية التحويل : تسمح بالرقابة على عملية التحويل

Reference de Virement : 11111 Utilisateur : [dropdown] [Nouveau]

Numero du Compte : 1111111111 Numero de Piece Comptable : 2222222

Montant : 1121211111111111 Gestion Autorisation de Visa : sds

Pour Compte : [dropdown] [Nouveau]

11111111

111111111111

Heure : 12:12:32 Etat de l'Operation : [dropdown]

Etat de l'Operation : [dropdown]

text

[Nouveau] [Valider] [Annuler] [Quitter]

خامسا- الحماية و المراقبة: لتكون التطبيقات على البرنامج أكثر فاعلية يجب إحترام قواعد الأمن و المراقبة بحيث:

1- الحماية: لحماية المعطيات من الوصول إليها أو التغيير الغير مسموح به، نطبق عدة طرق نذكر منها:

- حماية ملفات المعطيات برقم سري .
- حماية التطبيق برقم سري أو أكثر.
- النسخ الدوري للمعطيات .
- إستعمال مضاد فيروس مع تحديثه و تحديث قاعدة بياناته الخاصة بالفيروسات لحماية الحاسوب من الفيروسات .

2-المراقبة: وذلك لمراقبة محتوى المعلومات المدخلة وتجنب الأخطاء بقدر الإمكان نستعمل MessageDlg أو Show message كمثال:

- الأسماء لا تحوي أرقام.
- أو² كل التواريخ لا يجب أن تكون أكثر من (08) خانات (04) للسنة و(02) للشهر و(02) لليوم.

الخلاصة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، التي كانت تهدف لتصوير وإنشاء نظام معلوماتي للرقابة اليومية للعمليات البنكية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة **488 BADR** تبسة، حاولنا تشكيل فكرة من خلال التريص عن مجريات بعض العمليات التي يركز عليها العمل داخل الوكالة فلاحظنا غياب النظام الإلكتروني في الرقابة عليها والاعتماد فقط على الحسابات الإجمالية لدفتر اليومية، ونفاديا لضياع الوقت أثناء البحث عن البيانات في يوميات البنك من خلال التفتيش في كل وثائق اليومية في حالات الخطأ أو حاجتهم لذلك. فكان النظام المقترح من أجل تمكين المسؤولين على الرقابة في الوكالة من الحصول على التقارير اليومية عن هذه العمليات اليومية، واتبعنا في عملنا لغة التصور UML واستخدمنا لغة البرمجة الدلفي (DELPHI)، محاولة للوصول إلى نظام يسهل عمليات الرقابة على يوميات البنك المعني بالدراسة. وبناء على ذلك، فالهدف المنتظر من تطبيق تقنية المراجعة في البنوك هو ضمان التحكم في كل المخاطر البنكية، بشكل يسمح بالتنبؤ و الكشف للأخطاء و الانحرافات المحتملة، و قد يفرض هذا التحكم إلى إعادة النظر في التنظيم الداخلي و كذا نظام المعلومات المستخدم في البنوك، بغرض التقييم الحقيقي للنظام الذي بشأنه أن يرفع من مصداقية المعلومات و يضمن توجيه سليم للقرارات. ولا بد من الاستجابة و تقبل كلي البنوك الجزائرية لواقع المراجعة الداخلية، حتى تكون مهمة المراجع دقيقة و فعالة.

وما يجدر الإشارة له أن عمليات الإقراض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تتم الرقابة عليها من خلال الملفات وبرنامج (DELTA V8) الذي يسمح بتسجيل العمليات المحاسبية لكل الملفات ، ومع ذلك لم يتسنى لنا تفويض التعامل مع بيانات القروض نتيجة لكثرة عدد الملفات من جهة وسرية المعلومات من جهة أخرى. ولعل الدراسات المستقبلية حول أنظمة الرقابة الداخلية والمراجعة تكون لها الفرصة في تكوين تطبيق لقاعدة بيانات تخص القروض والمقترضين سواء في هذا البنك أو في أحد البنوك الأخرى وذلك من خلال تكوين مستودع للبيانات يساعد على حفظها وتحديثها باستمرار لضمان إسترجاعها في أي وقت والإستفادة منها في إتخاذ القرارات والوصول إلى المعلومة المفيدة التي تعتبر من الموارد المهمة للبنوك التي يتوجب إستغلالها بالشكل الأمثل كبقية الموارد، كما توصي الدراسة بضرورة تدريب المراجعين في البنوك على أليات إعداد التقارير الإلكترونية لمواكبة التطورات العالمية في مجال البرمجيات، العمل على زيادة الوعي لدى الجهات التنفيذية المسؤولة لمدى الحاجة الملحة لتوفير بيئة رقابة داخلية ملائمة تساهم بشكل فعال في إستفادة البنك منها وتوفير أجهزة حديثة تدعم ذلك.

قائمة المراجع:

- 1- إسماعيل السيد، نظام المعلومات، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، دون ذكر سنة النشر.
 - 2- ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
 - 3- خالد الشقروني، التحليل والتصميم بالمنحى الكائن باستخدام تطبيق uml، 2006.
 - 4- سمير محمد كامل، أساسيات المراجعة في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999.
 - 5- طارق طه، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحاسبات الآلية، شركة الجلال للطباعة، مصر، 2007.
 - 6- عامر إبراهيم قنديلجي وعلاء الدين عبد القادر الجناحي، نظم المعلومات الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2007.
 - 7- محمد سمير الصبان و آخرون ، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات ، مكتبة الجلال ، الطبعة الأولى ، 2001.
 - 8- محمد شوقي بشادي، الحاسب الإلكتروني و نظم المعلومات، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، طبعة، 1983.
 - 9- محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، شركة الجلال للطباعة، مصر، 2007.
 - 10- مصطفى رضا عبد الرحمان ويحي احمد قليلي، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2004.
 - 11- وليام توماس وامرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، السعودية، 1989.
 - 12- يحي حسين عبيد وإبراهيم طه عبد الرحمان، أصول المراجعة، مكتبة الجلاء، دون بلد نشر، 2001.
- 1-Document interne : mission et attribution des structures organique et fonctionnelles du GRE.
- 2-Etienne Barbier : **Audit Interne**, Organisation, 1996.
- 3-G .Cuvittar & MA.Amazith: **Audit et inspection bancaire- Extrait -**, Revue SNC N°14, 1997 .
- 4-J.Raffegau & A.Ritz : **Audit et Informatique**, collection Que sais-je ?, 1993.
- 5-J.L Butch : **Le triple contrôle des établissements de crédit**, Revue Banque N°558, 1995, page 22
- 6- P Ladure: **Le contrôle interne des système d'information**, Revue Banque N°558, 1995.
- 7-www.Math-info.univ-Paris5.fr/uml/cours_uml_bd.pdf

الملاحق: الملحق رقم (01) والملحق رقم (02) كعينة من مخرجات تقارير البرنامج المنجز في الدراسة.

الملحق رقم (01): مخرجات البرنامج المعلوماتي المقترح للوثيقة الخاصة بعمليات الرقابة على السحب

RAPPORT SUR LES TRAVAUX DE CONTROLE QUOTIDIEN

DATE DE LA JOURNAL DE CONTROLE :

FICHE OPERATION DE CONTROLE DES ESPECES RETRAIT

Désignation : CONTROLE DES RETRAITS.

Source : DIRECTEUR DE L'AGENCE BADR.

Nature : INTERNE, IMPRIME.

Nombre des pages :1.

Objectif : CONTROLE QUOTIDIEN.

Contenu :

NUMERO CHEQUE SELON HEURE DE COMPTABILISA TION	DETAIL DES RETRAITS				OPERATION DE CONTROLE		
	NUM CPT A DEBITER	NUMER O CHEQU E	BENIFICIER E	MONTAN T	NORMA LE	ANOMAL IE	NATURE DES ANOMALI ES
1							
2							
3							
N							

FICHE DU RAPPORT GLOBAL SUR LES TRAVAUX DE CONTROLE QUOTIDIEN

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

GRE TEBESSA 12

AGENCE TEBESSA 488

LE COMPTE RENDU SUR

BULLTIN DE CONTROLE

DE LA JOURNEES COMPTABLE

**NOUS DECLARONS MONSIEUR RESPONSABLE DE
L'AGENCE DE TEBESSA 488; AVOIR CONTROLE ET VERIFIER LA JOURNEE
COMPTABLE DU :/...../.....DE NOTRE STRUCTURE.**

A CET EFFET ; NOUS SIGNALONS QUE :

➤ **NOUS N'AVONS PAS RELEVE D'ANOMALIES.**

➤ **NOUS AVONS CONSTATE LES ANOMALIES CITE AU TABLEAU :**

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

FAIT A TEBESSA, LE :...../...../.....